الإطار المرجعي لعلم نقد متن

الحديث النبوي الشريف

عبد الجبار سعيد*

مقدمة

خلق الله الإنسان وزوّده بالقدرات التي تمكنه من تطوير أسباب الحياة السعيدة في هذه الدنيا، والمرور منها إلى حياة سعيدة في الآخرة. وكلما نسيت أجيال البشر شروط العهد مع الله وضلّت طريقها، كان الله سبحانه يرسل الرسل وينزل الكتب لهداية الناس، فضلاً منه عليهم ورحمة منه بهم. حتى إذا اقتضت حكمته سبحانه أن يجعل في الناس ديناً واحداً يسعهم جميعاً ويصلح لهم على تعدد المكان وتغير الزمان، أرسل محمداً ﷺ، خاتماً للنبيّين ورسولاً إلى الناس كافة. وكان من كمال هذا الدين وتمام نعمة الله على الناس أن أنزل مع هذا الرسول الكريم كتاباً مقروءاً، يسّر الله للناس ذكره وسهّل تطبيقه. والأهمّ من ذلك أن الله سبحانه تكفل بحفظ هذا الكتاب حتى لا يحتاج الناس إلى كتاب آخر معه أو بعده، وحتى لا يجري عليه ما جرى على الكتب السابقة من تحريف وتبعيض أو ضياع ونسيان.

وقد اختار الله سبحانه في نزول القرآن منهجاً فريداً، فلم ينزله جملة واحدة، بل أنزله منجماً حسب الأحداث والمستجدات، ليحكِم الله بذلك ربط هذا القرآن بحياة الناس، وليكون الرسول عليه الصلاة والسلام هو المكلف بتطبيقه في حياته الشريفة، ولتكون سيرته الهادية وسنته المعصومة بياناً للقرآن ومنهجاً لتطبيقه. وهكذا فهم المسلمون قوله سبحانه(مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا...) (الحشر:7)، وقد يسر الله للصحابة رضوان الله عليهم جمع القرآن في مصحف واحد. ومع يقينهم بوعد الله بحفظ هذا الكتاب، فإنهم لم يركنوا إلى هذا الوعد دون جهد منهم، وإنما بذلوا أقصى ما يتصوره العقل من جهد بشري في تحقيق هذا الوعد الرباني؛ حتى تحقق لهم الإجماع على الصحة المطلقة لما تم جمعه، من حيث كماله وتمامه مكتوباً ومقروءاً؛ فليس ثمّة شيء فيه ليس منه، وليس ثمّة شيء منه ليس فيه.

ولم يكن حالُ السنة النبوية حالَ القرآن الكريم، بل اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في فهم بعض ما قاله لهم أو نسب إليه حتى في حياته الشريفة. لذلك أخذوا بالتثبت والتحقق والتمحيص، واستمر هذا الجهد النقدي في حياة المسلمين جيلاً بعد جيل.

وقد بذل أهل العلم من النّقاد جهودهم في حفظ السنة قديماً، ولا يزالون يبذلون، كما شكلت القواعد التي وضعها العلماء في نقد الرواية (سنداً ومتناً)، حجر الأساس في عملية الحفاظ على السنّة النّبوية وحمايتها، إلا أن الجهود انصرفت بشكل أكبر نحو رعاية السّند والاهتمام به من الناحية التطبيقية، فوضعت له العلوم والقواعد والمؤلفات، ولم يُغْفَل المتن. وإن لم يرق الاهتمام به إلى مستوى السّند، ومن أكبر المؤشرات على ذلك، المقارنة بين حجم ما أُلِّف في علوم السّندْ، وما أُلّف في علوم المتن، فضلاً عن المقارنة بين مدى وضوح القواعد واستقرارها، والأمثلة والنماذج الخاضعة لتلك القواعد. ولا يمنعنا كون هذه المقولة قالها المستشرقون أو المعتزلة يوماً، أن نقرّ بصحتها ولو جزئياً، لأن واقع البحث في المسألة ينبئ بذلك. ونحن نعتقد أن لهذا الاهتمام بالسند أكثر من المتن ما يبرره. وهو أن مرحلة الرواية. كانت تزخر بالفتن والفرق والأهواء، وكان من أشد المخاطر التي تتهدد السّنة النبوية، محاولة توظيفها، مذهبياً أو فكرياً أو سياسياً، لصالح فئة أو فرقة دون أخرى، وهذه الأجواء تتجلى فيها محاولات الكذب والتشويه للرجال والرواة وما يروونه، فكان لابد من الانصراف وتركيز الجهد نحو هؤلاء الرواة والرجال، ومما يؤكد هذا التحليل وهذا التعليل هو الربط بين الفتنة وظاهرة نشوء الإسناد وطلبه. فقد روى مسلم بسنده عن ابن سيرين، قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فَيُنْظَرُ إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم."

ونحن نعتقد أنه آن الأوان لهذا العمل أن يأخذ مكانه من الاهتمام، وحظه من البحث بحيث تستقر قواعده. وتعقد الدراسات التطبيقية حولها، وتثار الحوارات تلو الحوارات؛ لإنضاج هذا العلم حتى يستوي على سوقه. ولا يعني هذا أن نتجاوز ما أنجزه الأولون في هذه المسألة، بل نبني على جهدهم، ونتقدم مستندين إليه. ومما نلحظه على كثير من الباحثين والنّقاد، أنهم لازالوا مترددين أحياناً، ومتمنّعين أحياناً أخرى، عن خوض غمار هذا العلم. تارة باسم الدفاع عن السنّة، وتارة باسم الخوف من فتح باب نقد المتن، خشية أن يثير هذا جرأة كثيرين من غير المؤهلين على السنّة، ويحاول هذا البحث أن يتجاوز تلك الممانعة ويحسم ذلك التردد، فيقدم

للموضوع تمهيداً وتأسيساً يسعى فيه لبناء إطار مرجعي لعلم نقد المتن، ليشير إلى الأسس الراسخة التي يستند إليها هذا العلم. وأنه ليس منبتاً ولا طارئاً، والبحث لا يعالج قواعد نقد المتن وإنما يحاول إبراز المرجعيات التي تحتكم إليها هذه القواعد، كما يحاول معالجة الخلل المنهجي الذي يقع فيه بعض الباحثين في هذا العلم، أو المتمنعين عنه، ومن المؤمل أن يسهم البحث في تشكيل قاعدة صحيحة، ينطلق منها البحث في هذا العلم.

وإذا صح هذا الاجتهاد فإنه يجعل علم نقد متن الحديث يقوم على أركان ثلاثة، أولها: المرجعية التي يستند إليها هذا العلم، وهذا ما يحاول هذا البحث التأسيس له، وثانيها: القواعد التي تستند إلى هذه المرجعية وتتبلور على ضوئها، وثالثها: الدراسات والنماذج التطبيقية للروايات في ضوء تلك القواعد التي يقررها العلماء، وتنضج في أجواء الحوار المنفتح، الباحث عن الحقيقة، غير المتخندق وراء قداسة مزعومة لجهود البشر، وإن كان هذا الحوار يقدر كل جهد سابق.

وحتى يستقر هذا العلم ويستوي على سوقه، ويأخذ حظه من العناية والبحث، والكتابة والتأليف بالقدر الذي لقيه الاهتمام بعلم السند، فإنه لابد من أن يفتح باب الاهتمام بنقد المتن على مصراعيه، ولا مبرر للتخوفات التي تظهر بين الفينة والأخرى، من أن يقول أحدٌ في السنة قولاً لا يستند إلى العلم والقدرة الكافيين، فهذا التخوف يمكن أن يرد في الجرح والتعديل أيضاً وقد ورد أحياناً، والجميع يعلم أن أقوال علماء الجرح والتعديل ليست كلها في مقام واحد، وقد يقبل بعضها ويرد البعض الآخر، ويهمل أيضاً. ثم من قال بأن أحداً في الكون يملك أن يمنع الناس من قول ما يشاؤون، ولن يلتزم بعدم خوض غمار هذا العلم إلا الأتقياء من أهل العلم، خوفاً من الوقوع في المحاذير التي اصطنعها المتخوفون، أما الذين سيتكلمون في السنة بغير علم فلن تمنعهم تلك التخوفات من أن يقولوا ما يشاؤون، وما أكثر ما فعلوا! وعندها نكون قد حجبنا الخير والاجتهاد المخلص عن خدمة السنة، ولم نمنع من نخشاهم على السنة من أن يتحدثوا بغير علم. ولذلك فإن الاهتمام بعلم نقد المتن واعتباره الجزء الأهم في علم الحديث المعاصر، والدخول فيه بجرأة وإخلاص وعلم، والرد على المسيئين والمتجاوزين وفق الأصول العلمية المرعية، هو الذي سيتيح لهذا العلم أن يأخذ مداه، ولقواعده أن تستقر وتنضبط، وللأمثلة والنماذج أن تنضج وللسنة أن تأخذ مكانها ودورها في البناء الحضاري للأمة.

وقد عرّف أهل المصطلح النقد بأنه "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة." والمتن عندهم هو "ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام." وفي ضوء ذلك فإننا نعد نقد المتن "بأنه النظر في ألفاظ الحديث وعباراته ودراستها، بقصد التحقق من توافر شروط الصحة فيها أو انتفائها"، وهذا يوضح أن الغاية من نقد المتن هي اتخاذ كافة السبل اللازمة لإثبات صحة المتن أو نفيها.

ونقد المتن وفق هذه الرؤية بدأ الاهتمام به منذ عهد النبوة من خلال الصحابة رضوان الله عليهم، ومنهم عائشة وابن عباس وغيرهم، واستمر بعد ذلك مواكباً للسنة النبوية رواية ودراية، وإن لم يأخذ نصيبه من الاهتمام –كما أسلفنا– كما كان السند. وقد وردت مباحث كثيرة في كتب علم الحديث، على علاقة مباشرة بنقد متن الحديث، وإن لم ترد تحت هذا العنوان، كالبحث في الحديث الشاذ، والمنكر، والحديث المعل، والمضطرب، ومختلف الحديث، والمدرج وغير ذلك. بالإضافة إلى ما ورد من السجال والحوار بين علماء الحديث وبعض فرق المسلمين كالمعتزلة حول نقد المتن، وقبول بعض الروايات أو ردها، إلا أنه لم تستقل مباحث نقد المتن ولم توضع له القواعد والضوابط الواضحة بشكل كاف ينمّ عن علم مستقل قائم بذاته كغيره من علوم الحديث، يمكن أن يسمّى علم نقد متن الحديث.

ولعل التجربة الأبرز، والأكثر فرادة، بل الأولى من نوعها، كانت تجربة ابن قيم الجوزية في "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، حيث قامت فكرة الكتاب على قواعد يعرف بها حال الحديث من خلال متنه دون حاجة للنظر في سنده، ولم تتكرر هذه التجربة بهذا المستوى، ولم تلق حظها من العناية والدراسة والاهتمام، إلى أن جاء عدد من المعاصرين وحاولوا أن يقعدوا لهذا العلم، ويأصلوا له، بالإضافة إلى محاولة إجراء بعد الدراسات التطبيقية، وقد اعتمدوا في غالب الأحيان على قواعد ابن قيّم الجوزية، وعلى أمثلته، ولعل المأخذ الأكبر على معظم هذه الدراسات، هو تمحور حول عدد من الروايات الضعيفة والموضوعة، دون خوض غمار الحديث الصحيح، الذي هو أحوج إلى نقد المتن، ويمكن أن نشير إلى ما ذكره الدكتور مصطفى السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي،" وكتاب الدكتور صلاح الدين الإدلبي "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي"، وكتاب الدكتور مسفر الدميني "مقاييس نقد متون السنّة"، وكتابه "مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنّة من خلال كتابه الموضوعات"، وكتاب "نقد المتن عن الأمام النسائي في

السنن الكبرى" لمحمد مصلح الزعبي، وهو رسالة ماجستير مقدّمة للجامعة الأردنية عام 1999. وكتاب إسماعيل الكردي "نحو تفعيل قواعد متن الحديث"، وقد نحا فيه منحىً تطبيقاً، وهو محاولة جريئة للتقدم بهذا العلم، وتفعيل تطبيق القواعد التي قيلت في هذا العام، وإن اختُلف معه في عدد من التطبيقات. إلا أنه حرّك مياهاً راكدة في هذا العلم، ومن البحوث العلمية ذات العلاقة بحث بعنوان "نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل" للدكتور أمين القضاة، وقد تعرض فيه إلى أهمية دراسة الحديث سنداً ومتناً، ورأى فيه أن الاعتماد على السند وحده لا يكفي، بل لابد من الاعتماد على العقل، كما أكد على اهتمام العلماء بنقد السند والمتن معاً. وغير ذلك من الكتب والمؤلفات والبحوث التي لا مجال لحصرها. ولكن الملاحظة التي تجمعها جميعاً، إنها تركز في الجملة على قواعد نقد المتن، بالإضافة إلى عرض بعضها لأقوال المستشرقين جولد زهير وشاخت وغيرهم ونقدهم لعلماء الحديث، من حيث اهتمامهم بالسند دون المتن، ومحاولة الرد على ذلك كما فعل السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، بالإضافة إلى بعض التطبيقات والأمثلة على قواعد نقد المتن، مع استرجاع الجانب التاريخي في هذه المسألة على سبيل القواعد والأمثلة فقط .

ويهدف البحث إلى بيان أهمية نقد متن الحديث والحاجة إليه، وتحديد الأطر المرجعية لعلم نقد متن الحديث، وتشخيص المشكلات المنهجية التي يقع فيها المهتمون بعلم نقد المتن. وقد اعتمد هذا البحث المنهج التاريخي التحليلي بالدرجة الأولى، حيث استُند فيه إلى النصوص، والجهود التراثية للعلماء الأوائل، وفي ضوء فهمها وتحليلها، ثم تشكيل الأطر المرجعية لنقد متن الحديث، ولم يغب عن البحث المنهج الاستقرائي حيث جُمعت بعض نماذج الخلل المنهجي التي يقع فيها المهتمون والمتعاملون مع نقد متن الحديث، وحاولت أن أشكل منها مجموعات متقاربة تبرز أوجهاً من خلل المنهج الذي لازال يعاني منه هذا العلم .

ولن يقف البحث أمام قواعد نقد المتون، وإنما سوف يحاول أن يحدد الأطر المرجعية التي انبثقت عنها هذه القواعد، وتلك التطبيقات، وأن يعالج بعض أوجه الخلل المنهجي التي وقع فيها بعض أصحاب هذه المؤلفات، وغيرهم. والله ولي التوفيق .

أولاً: حاجة نقد المتن إلى المرجعية والإطار المرجعي

فكرة المرجع والمرجعية فكرة مركزية في النظام الكوني، فالله سبحانه وتعالى هو مصدر الوجود، والقائم على أمره، وهو سبحانه سنّ فيه من السنن والقوانين ما ينظمه، ويحكم جزئياته وأفراده، إلى الله تبارك وتعالى يرجع كل شيء، من حيث المصدر والبدء والوجود. ومن حيث المآل والمصير(وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ) (آل عمران: 109) فكل أمر مرده إلى الله، والله سبحانه وتعالى هو المرجع الأخير في جميع الأحكام (وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ) (هود: 123) ومن ثم فإن القرآن الكريم هو دستور الأحكام الملزم ومرجعيتها الأخيرة.

وكما تظهر المرجعية في مجال الاعتقاد والإيمان بأن الله تصير إليه الأمور، فإنها تظهر أيضاً في بعض جوانب النشاط البشري في صورة تتسع لتشكل مرجعية بشرية فطرية، يشترك فيها عقلاء البشر على اختلاف مذاهبهم الإيمانية وخبراتهم الثقافية. ويتمثل ذلك في الإيمان بقيم الحق والخير والجمال والعدل، فهذا الإيمان الفطري هو جانب من جوانب الوحدة البشرية المستمدة من وحدة الخالق المتعالي الذي يزود تلك الوحدة البشرية بنبل الغاية والغرض.

لكن هذه المرجعية تضيق لتنحصر في الأثر المباشر لمعتقدات الإنسان وخلفيته الثقافية والحضارية، فتصبح هذه المرجعية جزءاً من رؤية الإنسان الكلية إلى العالم، فهذه الرؤية هي التي تحدد الطريقة التي يفهم فيها الإنسان هذا العالم، ومن ثم يحدد الموقف الذي يتخذه من هذا العالم، وتحدد المرجعية التي تنبثق عن هذه الرؤية طريقة الإنسان في فهمه للنصوص المقدسة، والقوانين النافذة وتفسيره لها.

ونظراً لاختلاف مرجعيات القراء للنص الواحد، يختلف فهمهم للنص، وكلما تقاربت مرجعيات القراء – بسبب انضوائهم في ثقافة مشتركة تمثل إطاراً مرجعياً للفهم عندهم– فإن فهمهم للنص يتقارب حتى يتوحد، وتصبح معانيه ودلالاته مشتركة بين القراء، وكلما تباعد القراء في خلفياتهم الثقافية –مرجعياتهم– فإن النص يصبح لديهم ذا معاني ودلالات مختلفة.

هذه المرجعية في الفهم وفي التفسير هي الأساس الذي يعطي لحياة الإنسان معناها وهدفها، وتجعله يحس بالانتماء إلى ثقافة معينة، دون غيرها. وهكذا فإن خبرة الإنسان السابقة –المتمثلة في مرجعيته الثقافية– تحدد فهمه للأمور ومواقفه تجاهها، وتمثل هذه الخبرة إطاراً مرجعياً يستند إليه، ومكونات هذا الإطار المرجعي هي

المعتقدات الوجدانية والمعارف الفكرية والاتجاهات النفسية التي يمتلكها الإنسان، وتحدد رؤيته ومواقفه بطريقة واعية أو غير واعية...

ويمكن القول بأن وجود الإطار المرجعي ليس فهماً فلسفياً نظرياً مجرداً، وإنما هو حقيقة قائمة في تفكير الإنسان وفي سلوكه العملي، وهو أساس لا يمكن تجاهل وجوده وأثره في بناء العلوم والمعارف وصياغتها، وفي تطوير المنجزات الحضارية وتوظيفها ونستطيع أن نلمس فكرة الإطار المرجعي لمساً مباشراً في أساسيات المعرفة في أي علم من العلوم... وهكذا فإن ثمة نقطة مرجعية، وخطاً مرجعياً وإطاراً مرجعياً للأشياء والأحداث، فعند قياس الشيء، فإنك تبدأ من نقطة مرجعية معينة تكون أساساً للقياس.

والخلاصة أن المرجعية هي مصدر ميمي يفيد الموقع أو الجهة أو السياق الذي يكون أساساً للقياس أو الحكم على خصائص الشيء وقيمته وصلاحية لغرضه، والإطار المرجعي للبحث هو المسلمات الكبرى التي تحد موضوع البحث وحركة التفكير فيه وتتضمن هذه المسلمات المفاهيم والمعايير التي تتحكم في أسئلة البحث ومنهجه، وفي تفسير نتائجه وتوظيفها .

فما هي مرجعية نقد متن الحديث؟ وما هي عناصر إطاره المرجعي؟ وقبل أن نشرع في تحديد هذه المرجعية، وبيان عناصر الإطار المرجعي لنقد متن الحديث فإنه لابد لنا من وقفة أمام ما يعتور هذه القضية من تجاذبات وإشكالات ومنازعات، فثمة من يحاول أن يضفي قدراً من القداسة على الجهود البشرية التي قامت لخدمة السنة المطهرة، دون أن يميز بين ما ثبت أنه من السنة، وبين الجهد البشري الذي سلك بنا سبل الوصول إلى تلك النتيجة، فيغيب عن البال أن هذا الجهد البشري قد يصيب هنا، وقد يخطئ هناك، وأن النقد الموجه لذلك الجهد، ليس نقداً للسنة ولا بحال من الأحوال. بل هو نقد لجهد بشري في إطار الاجتهاد البشري أيضاً، وقد لا يقل إخلاصاً وأجراً عن الجهد المبذول في الإثبات. وكلاهما في إطار محاولة الإثبات الصحيح للسنة النبوية، واستكمال شروط النقد الداخلي والخارجي للروايات، قبل أن تثبت هذه الرواية أو تلك بأنها سنة قالها النبي ﷺ أو فعلها أو أقرها.

فإذا أدركنا أن السنة النبوية، هي البيان النبوي للقرآن الكريم، وهي التطبيق العملي لأوامره ونواهيه وأحكامه، وإذا أدركنا الحاجة الخالدة للكتاب والسنة، أدركنا مدى ضرورة التأكد من صحة ما ينسب إلى البيان النبوي أو يزعم أنه منه. ولذلك انطلق علماء الحديث في التعامل مع الروايات من قاعدة الشك والاتهام، لا من

قاعدة اليقين والبراءة. "فبينما يقرر الإسلام بمبادئه العامة براءة المسلم باعتبارها الحالة الأصلية، فلا يتعلق شيء بذمته إلا بدليل، فإن المسلم لا يكون بريئاً عند المحدث إذا روى حديثاً إلا إذا ثبتت عدالته، وتحققت براءته،" ولذلك كان عمر بن الخطاب يطلب الشهود الذين يشهدون على صحة نسبة قول معين إلى النبي ﷺ، وكان علي بن أبي طالب يطلب حلف اليمين من الراوي الذي ينسب رواية لرسول الله ﷺ. ولذلك كان الأصل عند علماء الجرح والتعديل أن يوثق الراوي، وأن تثبت عدالته وضبطه بعد أن تمتحن رواياته وتختبر، والراوية المجهول لا تقبل روايته عند جمهور العلماء، ولا يعامل على قاعدة أن المسلم ثقة في الأصل، علماً بأن عمر وعلي وغيرهم من الصحابة، رضوان الله عليهم، كانوا يختبرون صحابة مثلهم، وعلماء الجرح والتعديل يختبرون رواة بعضهم من كبار التابعين وأتباع التابعين، وهم من القرون المشهود لها بالخيرية. ومحل هذا الاختبار والنقد هو المتن الذي يرويه أولئك الرواة، ولم يحل فضل هؤلاء الرواة وكونهم عدول ثقات دون اتخاذ كافة السبل والاحتياطات اللازمة لحفظ السنة النبوية وتنقيتها من الشوائب. بينما لم نجد مثل هذا الجهد يبذل باتجاه القرآن الكريم –قطعاً ليس لأن السنة أهم من القرآن– وإنما لأن القرآن الكريم أثبت بإعجازه صدق النبي ﷺ وتواتر على ألسنة الناس؛ بحيث لم تعد ثمة حاجة لإثباته، ولا مجال للتشكيك في صحته، أو الكذب في شيء من آياته. كما لم يتصور أحد من الصحابة، رضوان الله عليهم، ولا من جاء بعدهم، إمكانية خروج السنة عن النسق القرآني، على قاعدة وحدانية المصدر لكليهما، فشكل القرآن الكريم قاعدة يتحاكم إليها الصحابة رضوان الله عليهم، ومن جاء بعدهم من أهل العلم، في قبول روايات السنة أو ردها. كيف لا وكتاب الله تبارك وتعالى هو صاحب الهيمنة والسلطان، (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا) (المائدة: 48). فالقرآن، الكريم ختم الله به الكتب جميعاً، وأصبح المعيار الذي تحاكم إليه الكتب السماوية السابقة قبولاً أو رداً، فما بقي فيها من صحيح الاعتقاد تضمنه القرآن وصدّق ما جاء فيه، وما تغيّر وتحرّف وانتحله البشر، كشف القرآن زيفه وضلاله، فاحتل القرآن هذه المكانة العليا، وغدا المرجع الذي ينبغي أن يتحاكم إليه الفرقاء والمتخاصمون، وهذه المرجعية مطلقة خالدة إلى يوم الدين، مرجعية متواترة، شاملة لكل ما يرسم إطار الحضارة البشرية والإنسانية، لم يغفل في طياته وفي إطار القواعد والكليات العامة، شيئاً مما تحتاجه البشرية (...مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ...) (الأنعام: 38)، (وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (الأعراف: 52).

والعجب كل العجب ممن يرددون مقولات تزعم أن السنة قاضية على الكتاب، وأن الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب، وهي في حدها الأقصى وجهات نظر رواها الأوزاعي عن مكحول، وعن يحيى بن أبي كثير، وعندما سئل الإمام أحمد عن حديث روي أن السنة قاضية على الكتاب قال: ما أجْسُر على هذا أن أقوله، ولكني أقول إن السنة تفسر الكتاب وتبينه. فكيف لا يكون الكتاب قاضياً على السنة ومهيمناً عليها. وقد قضى وهيمن على كل ما سواه من الكتب والعلوم والأقوال، كيف وقد جاءت السنّة مبينة لما في القرآن(... وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نزلَ إِلَيْهِمْ...) (النحل: 44)، فكيف يقضي المبيِّن على المبيَّن، وكيف يقضي الموضِّح على الموضَّح، وكيف يحتاج الأصل إلى الفرع، أكثر مما يحتاج الفرع إلى الأصل. إن هذه التجزئة للوحي، وهذا القلب لحقائق الأشياء هو الذي يدفع بهؤلاء للتمترس وراء الحرص على السنة لرفض نقد المتون، وقد امتدت هذه النظرة التجزيئية للوحي إلى السنة ذاتها، لنصل إلى حالة الجمود أمام السند والاكتفاء به لإثبات صحة نسبة الرواية للنبي ﷺ، مع أن النبي ﷺ قال قولاً أو فعل فعلاً أو أقر إقراراً، وقد نقل إلينا ذلك عبر السند، فالحديث النبوي الوارد إلينا يتركب –كما هو معلوم– من إسناد، ومن متن نقل إلينا بواسط ذلك الإسناد، فلست أدري كيف يستساغ عند بعض النقاد –المتأخرين– خاصة المعاصرين، أن يفصلوا بين هذين الجزأين. فيدرسون السند، ويعدون ذلك كافياً للحكم على الحديث، دون النظر في المتن. وقد نظر العلماء والنقاد (في عصر الرواية) إلى الحديث بأنه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة، ويتضح هذا من خلال شروطهم التي وضعوها لقبول الحديث صحيحاً أو حسناً، وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم من أول السند إلى منتهاه، وانتقاء الشذوذ، وانتفاء العلة.

ولا يخفى على من لديه علم بالسنة، أن شرطي انتفاء الشذوذ وانتفاء العلة متعلقان بالمتن إلى جانب تعلقهما بالسند، بل إن الغاية من دراسة السند وعلم الجرح والتعديل والحكم على الرواة –وبدون شك– غايته إثبات صحة المتن من عدمها، وعليه فإن عملية نقد المتن تأخذ اعتبارها من هذه الشروط التي توافق عليها علماء الحديث. إذ لا يكتفى لقبول حديث أو رفضه أن ينقد سنده دون أن ينقد متنه، ولا يلزم من صحة السند صحة المتن، وقد أكد هذا المعنى جمع من علماء الحديث. فقال ابن الصلاح: "قولهم هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح، أو حديث حسن" لأنه قد يقال: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولا يصح، لكونه شاذاً أو معللاً." وقال الصنعاني: "والحاصل أنه لا تلازم بين

الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى." وقال ابن القيم: وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم. وقال ابن كثير: "والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن إذ قد يكون شاذاً أو معللاً . وغير هذا من أقوال علماء الحديث وهو مبسوط في كتب المصطلح. وهي في مجموعها تؤكد أنه لابد للحكم بصحة الحديث، من صحة السند وصحة المتن، وأما قولهم بأن قد يصح الإسناد ولا يصح المتن، فلا طائل من ورائه، إذ ما فائدة سند متصل، ورجاله ثقات، ولم يصح المتن من خلاله. ونحن نعتقد أن هذا الأمر بحاجة إلى قدر عال من التدقيق، إذ إن عدم صحة المتن، ترتبط في الغالب بإشكال في السند، قد لا يظهر إلا للحذاق من علماء العلل، وإن صح ظاهراً من حيث الاتصال وعدالة الرواة. وأما القول بصحة المتن من طرق أخرى، فهي من حيث النتيجة تعني صحة الحديث من ذلك الطريق، ومن ثم فلا حاجة للطريق غير الصحيح. وفي كل الأحوال فإن مدار التصحيح والتضعيف ومحوره هو صحة نسبة متن ما إلى النبي ﷺ أم لا. وعليه فإن الأصل أن ينظر إلى الحديث النبوي الوارد إلينا على أنه وحدة واحدة لا تتجزأ، فهو إما صحيح أو حسن سنداً ومتناً وإما غير ذلك. مما يجعل عملية نقد المتن ضرورة لابد منها.

فإذا أدركنا وحدانية مصدر الوحي. ونظرنا إلى الكتاب والسنة والكون –الذي جعل الله مهمة إعماره على هدي الكتاب والسنة مهمة الإنسان– هذه النظرة التوحيدية، أدركنا أن القرآن هو المرجعية وأمكن أن ندرك أهمية هذا الترابط بين الكتاب والسنة، والكون، والحياة بغاياتها ومقاصدها، ذلك أن مبدأ التوحيد هو القاعدة الكلية الراسخة، الذي تنجم عنه وحدانية المصدر، ووحدانية التوجيه ووحدانية الغاية، ووحدانية الوحي بجميع عناصره، ولا يتصور عقل سليم إمكانية وجود التنافر أو التضاد أو التعارض بين هذه العناصر المتراكبة المتكاملة: الكتاب والسنة، والكون والحياة، وغاية الخلق ومقاصد الشريعة. لا فيما بينها، ولا في داخل جزئيات ومفردات كل منها.

وهذا يترتب عليه انسجام الوحي كتاباً وسنة فيما بينهما من جهة، وانسجام الوحي مع سنن الكون ونواميسه من جهة ثانية. ومع مقاصد الحياة والشريعة، لأنها تنجم جميعاً عن المصدر الإلهي الواحد. وهذه بعض

عناصر الإطار المرجعي. إلى جانب الجهد البشري الصادر عن مرجعية القرآن والوحي، والذي يتمثل في التراث العلمي المتعلق بالسنة النبوية، فتكتمل صورة الإطار المرجعي لعلم نقد المتن.

ثانياً: مرجعية التوحيد

فالله تبارك وتعالى هو منزل الكتاب، والموحي بالسنة لرسول الله ﷺ، وتوحيد الله يقتضي الإيمان بوحدانية الوحي ومصدريته، ويترتب على ذلك:

1. انسجام الوحي:

فلابد أن يكون وحي الله تبارك وتعالى منسجماً فيما بين عناصره، فلا يتعارض أي من أجزائه مع الأجزاء الأخرى، فلا تتعارض آية مع آية، ولا يتعارض حديث مع حديث، وكذلك لا يتعارض حديث مع آية. كما أن هذا الانسجام بين مفردات الوحي، كان يشكل الحجة الأقوى، والبرهان الأسطع على أن هذا الوحي من الله، وليس من البشر. لأن طبع ما يصدر عن البشر الاختلاف والتباين. قال تعالى(أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا) (النساء: 82)، "تتجلى هذه الظاهرة، ظاهرة عدم الاختلاف، أو ظاهرة التناسق، ابتداءً في التعبير القرآني، من ناحية الأداء وطرائقه الفنية، ففي كلام البشر تبدو والقمم والسفوح، التوفيق والتعثر، القوة والضعف، التحليق والهبوط... إلى آخر الظواهر التي تتجلى معها سمات البشر، وأخصها سمة "التغير" والاختلاف المستمر الدائم من حال إلى حال. يبدو ذلك في كلام البشر واضحاً، وتتجلى ظاهرة عدم الاختلاف، والتناسق المطلق الشامل الكامل، بعد ذلك في ذات المنهج الذي تحمله العبارات، وإذا كان الفارق بين صنعة الله وصنعة الإنسان واضحاً كل الوضوح في جانب التعبير اللفظي والأداء الفني، فإنه أوضح من ذلك في جانب التفكير والتنظيم والتشريع."

فإذا كان هذا الاتساق والانسجام مفترضاً فيما يبنى على الوحي ويصدر عنه، فإن الاتساق بين الحديث والحديث، والآية، والحديث والآية من باب أولى، وما خرج عن ذلك من الروايات فلا ينبغي أن يكون من الوحي، وإنما هو من قول البشر أو فعلهم أو وضعهم، وقد أشار كثير من العلماء إلى استحالة وقوع التعارض والاختلاف بين أجزاء الوحي.

قال الشاطبي: "إن عامة أهل الشريعة أثبتوا في القرآن والسنّة الناسخ والمنسوخ على الجملة، وحذروا من

الجهل به والخطأ فيه، ومعلوم أن الناسخ والمنسوخ إنما يكونان بين دليلين متعارضين، بحيث لا يصح اجتماعهما بحال، فلو كان الاختلاف من الدين، لما كان لإثبات الناسخ والمنسوخ من غير نص قاطع فيه فائدة، ولكان يصح العمل بكل واحد منهما ابتداء ودواماً، استناداً إلى أن الاختلاف أصل من أصول الدين، وهذا باطل بإجماع، فدل على أن الاختلاف لا أصل له في الشريعة، وهكذا القول في كل دليل مع معارضه، كالعموم والخصوص والإطلاق والتقييد، وما شابه ذلك، وإلا انخرمت الأصول كلها."

هذا عن التعارض بين أجزاء الوحي على الجملة، أما على صعيد السنّة، فيقول الباقلاّني: "وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين من أمر ونهي وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف، إن كان أمراً أو نهياً وإباحة وحظراً، ويوجب كون أحدهما صدقاً، والآخر كذباً، إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزه عن ذلك ومعصوم منه باتفاق الأمة."

على أنه لا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى تباين مواقف بعض العلماء والفقهاء من مسألة عرض السنّة على القرآن بين مؤيد كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك وغيرهم، ومعارض كالإمام الشافعي في أحد قوليه وغيره . وهذه الاختلافات في تقديرنا تفصيل حول القواعد المتعلقة بهذه النقطة المرجعية، وليس حول هذا العنصر المرجعي ذاته، ولذلك لن نخوض في تفاصيل هذا الخلاف في هذا المقام، لأنه ليس مكانه، فمدار الخلاف في تقديرنا يدور حول التعارض بين الخبر وظاهر القرآن، هل نرد الخبر أم لا نرده، وهل نحمله على العموم والخصوص، أو التقييد والإطلاق، أم لا نحمله، وغير ذلك من أوجه الخلاف، التي لا نتحدث عنها هنا. إنما نتحدث هنا عن حقيقة بدهية لا يجوز أنه يختلف عليها اثنان في تقديرنا، وهي أنه لا يجوز ولا يعقل أن يقع تعارض (حقيقي) بين عناصر الوحي، لأن الأصل البدهي هو انسجام هذه العناصر واتساقها، والتعارض الذي نتحدث عنه هنا هو التعارض الذي لا مجال لحله ولا بحال من الأحوال فلا يمكن حمله على تقييد المطلق، أو تخصيص العام، أو النسخ أو تأويل أحد النصين تأويلاً تحتمله اللغة، وهذه النقطة المرجعية في تقديرنا، هي التي صدر عنها علماء السنّة واستحضروها عند تقريرهم لعلم مختلف الحديث، والحديث الشاذ، والمنكر، والمضطرب، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك من علوم السنة.

ومن قواعد نقد المتن التي اعتبرها العلماء، وتستند إلى هذا الأصل المرجعي الهام :

-مخالفة الحديث صريح القرآن، كما قال ابن قيم الجوزية في مناره المنيف، ونحن نلفت النظر إلى دقة تعبير ابن القيم حيث أشار بقوله صريح القرآن، إلى المخالفة التي لا تحتمل تأويلاً ولا قبولاً. ومما يؤكد ذلك أنه ذكر تحت هذه القاعدة أمثلة تؤكد هذا الفهم، كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن (يعني أهل ذلك الزمان) في الألف السابعة.

-مناقضة الحديث لما جاءت به السنّة الصريحة مناقضة بينة، كما قال ابن القيم أيضاً. وتعبيره هنا صريح أكثر في أن المناقصة التي ترد الحديث هي المناقضة البينة لما جاءت به السنة الصريحة التي لا ينفع معها تأويل. وإلى هذا الأصل المرجعي ينسب الباحثون رد بعض الصحابة لبعض الروايات، ونقدهم لمتونها. مثل رد عائشة رضي الله عنها لحديث: "إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه" لمعارضته قول الله تعالى(وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (فاطر: 18).

ومما يؤكد هذا الأصل المرجعي ما ذهب إليه عدد من علماء الحديث، ومنهم ابن حبان وغيره، من أن الحديث إذا تعارض مع الأصول -الكتاب والسنة- فإنه يحكم عليه بالوضع ثم الرد. قال ابن حبان بعد أن عرض كيفية التأكد أن للحديث أصلاً، من خلال عملية الاعتبار والبحث في شواهده ومتابعاته: "ومتى عدم ذلك (أي لم نجد أية متابعات أو شواهد للحديث) والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة علم أن الخبر موضوع لا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به، هو الذي وضعه."

2. فصاحة القول النبوي وبلاغته:

وهذا من انسجام الوحي، ومفرداته بعضها مع بعض، فخطاب الوحي خطاب بليغ ذو مستوى عال، في لغته ومعانيه، ومنه قول النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وقوله ﷺ قول فصيح بليغ سواء منه ما كان وحياً وما ليس كذلك. فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "ثم فضلت على الأنبياء بست. أعطيت جوامع الكلم...". ولا يتصور أن يكون كلام النبي ﷺ إلا من جوامع الكلم، ولا يليق بمثله ﷺ أن ينسب إليه ركيك الكلام أو سخيفه، أو ما كان لا يشبه كلام الأنبياء، أو ما كان إلى القصاص والسرد القصصي أقرب.

وهذا الضابط المنهجي يدركه كل من كان خبيراً بسنة النبي ﷺ وما يليق به وما لا يليق. ويستطيع أن يلحظ

كلام النبوة ويميّزه عن غيره "وإنما يعلم ذلك (كما يرى ابن قيم الجوزية) من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ، وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز، ما لا يعرف غيره. وهذا شأن كل متَّبعٍ مع متبوعة، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله، من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك. وهذا شأن المقلّدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم."

كما أن فصاحة الكلام وبلاغته لا تنحصر في الألفاظ وحدها، بل تشمل المعنى أيضاً، وهي به ألصق، "حيث تشترط ركاكة المعنى ونكارته (للنظر في رد الحديث) أكثر من اشتراط ركاكة اللفظ أو العبارة ذاتها، لأن الراوي قد يتصرف في اللفظ النبوي فيرويه بالمعنى، مغيّراً الألفاظ التي نطق بها رسول الله ﷺ بألفاظ من عنده."

وقد انعكس هذا الضابط المرجعي، من خلال قواعد عدة، وضعها العلماء لنقد متون السنّة على أساسها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، وسماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، وأن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، وأن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقيّة أشبه وأليق .

وقد عقب ابن الجوزي على أحد الأحاديث الموضوعة بقول: "وهذا الحديث من الموضوعات النادرة التي لا تليق بمنصب رسول الله ﷺ لأنه منزه عن الكلام الركيك والمعنى البعيد."

3. انسجام الوحي مع سنن الكون:

فالله تبارك وتعالى أقام أمر هذا الكون على سنن وقوانين ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، قال الله تعالى(فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً) (فاطر: 43) فالأصل في هذه السنة الثبات وعدم التغيّر أو التخلف من أجل أحد من البشر، خاصة أن عصر المعجزات قد ختم بنبوة سيدنا محمد ﷺ، وقد ظن الصحابة يوماً أن الشمس كسفت بسبب موت إبراهيم ابن سيدنا محمد ﷺ، فخطبهم النبي ﷺ وكان مما

قال لهم: "إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته." وقال تعالى: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ. لا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) (يس:38-40).

فهذا الثبات والاستقرار في السنن والقوانين الكونية، يقرره ويؤكده الوحي نفسه كما هو واضح في الكتاب والسنّة. فالأصل المرجعي إذن أن ينسجم الوحي بمفرداته وجزئياته مع هذه السنن والقوانين الإلهية الكونية، ولا يُتَصور عقلاً ولا وحياً، أن يخالف الحديث هذه القوانين الثابتة، بل الاتساق والانسجام معها هو الأصل في حديث النبي ﷺ، وإلى هذا الأصل المرجعي -فيما نعتقد- استند من انتقد رواية أن الشمس ردت لعلي بعد العصر والناس يشاهدونها، ورواية أن الأرض على صخرة والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه تحركت الأرض وهي الزلزلة. بالإضافة إلى أصول مرجعية أخرى.

ومن سنن الله في الكون، ما بث فيه من الحقائق والقطعيات، فلا يتصور تعارض ما ثبت من الوحي، مع المعارف التي ثبتت بالدليل والبرهان القاطع حتى بلغت حدّ الحقيقة وأصبح مقطوعاً بصحتها. سواء كانت هذه الحقائق القطعية مما ثبت بالدليل والبرهان العلمي، أو مما ثبت بالنظر المجرد. بل إن المتصور أن يكون هناك انسجام واتساق بين هذه الحقائق والقطعيات من جهة والوحي الثابت من جهة أخرى. فإذا تعارض شيء من هذه القطعيات مع الحديث، فالأصل أن نلجأ إلى تأويل النص ليتوافق مع الحقيقة. وإن لم نتمكن من الجمع بتأويل مستساغ، فإن هذا يثبت عدم صحة نسبة الحديث إلى الوحي. وعدم اعتباره مما قاله الرسول الكريم ﷺ .ولعل ما نسميه الحقائق والقطعيات هو ما يرادف ما سماه ابن تيمية رحمة الله صريح المعقول. الذي ألّف كتابه للبرهان على توافقه مع صحيح المنقول. فأسماه: "درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح للعقول"، ومما يقول فيه: "لأن العقل أصل النّقل، فلو قدّمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل (الذي هو أصل النّقل)، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النّقل قدحاً في النّقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوّض."

ويقول الخطيب البغدادي: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنّة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنّة، وكل دليلٍ مقطوع به، وإنما يقبل به فيما لا يقطع." وقد عدّ المعلمي ما نسب إلى النبي ﷺ من الأخبار التي يردها العقل الصريح من قبيل الموضوع. وما لم يذكر منها في كتب

الموضوعات فلن تجد له إسناداً متصلاً إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث.

4. انسجام الوحي مع مقاصد الشريعة

مقاصد الشريعة هي "المعاني الغائية التي اتجهت إرادة الشارع إلى تحقيقها عن طريق أحكامه." وقد أشار الشاطبي –رحمه الله– إلى هذا الترابط الوثيق بين القرآن والسنة والمقاصد، فقال: "ومنها: النظر إلى ما دل عليه الكتاب في الجملة، وأنه موجود في السنّة على الكمال، زيادة إلى ما فيها من البيان والشرح، وذلك أن القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلباً لها، والتعريف بمفاسدها دفعاً لها. وقد مر أن المصالح لا تعدو ثلاثة أقسام، وهي: الضروريات، ويلحق بها مكملاتها. والحاجيات، ويضاف إليها مكمّلاتها. والتحسينيات، ويليها مكملاتها. ولا زائد على هذه الثلاثة المقررة في كتاب المقاصد .

وإذا نظرنا إلى السنّة وجدناها لا تزيد على تقرير هذه الأمور. فالكتاب أتى بها أصولاً يرجع إليها، والسنّة أتت بها تفريعاً على الكتاب وبياناً لما فيه منها، فلا تجد في السنّة إلا ما هو راجع إلى تلك الأقسام. فالضروريات الخمس كما تأصلت في القرآن تفصلت في السنّة."

فالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، إنما توصل العلماء إليها بالنظر والاستقراء في القرآن والسنّة، من الكليات التي تتفرع عنها كثير من الأحكام والأفهام، فإذا اتفق العلماء على أن من مقاصد الشريعة، الحفاظ على الدين والعقل والنفس والنسل والمال، فلا يتصور أن يوجد حديث أو رواية تنسب إلى رسوله الله ﷺ وتتعارض مع هذه الضروريات الخمس تعارضاً يستحيل معه قبول هذه الرواية، لعدم إمكانية تأويلها أو فهمها فهماً مقبولاً يتلاءم مع هذه المقاصد، خاصة إذا علمنا أن هذه المقاصد هي محل إجماع الأمة، وهي محكمة لا تتعرض للنسخ أو الإلغاء.

فقد "أجمعت الأمة، بل سائر الملل على حفظ هذه الأمور الخمسة (الضروريات)،" "وهكذا يقتضي في الحاجيات والتحسينيات،" وعليه فإن هذه "القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ، وإنما وقع النسخ في أمور جزئية بدليل الاستقراء، فإن كل ما يعود بالحفظ على الأمور الخمسة ثابت، وإن فرض نسخ في بعض جزيئاتها، فذاك لا يكون إلا بوجه آخر من الحفظ." كما أن هذه المقاصد من الكليات الشرعية "التي تتصل بمعان أبدية دلت تجارب الأمم على ضرورتها الحيوية لكل جيل، والنزول

عند مقتضياتها، لأنها مقومات الحياة الإنسانية الفاضلة."

ولا شك أن إجماع الأمة بل الأمم، على وجوب مراعاة هذه الأصول المقاصدية، راجع إلى ضرورتها في حياتها، بحيث لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا بها، ولهذا تعتبر في التشريع الإسلامي من النظام الشرعي العام الذي لا تجوز مخالفته بأي حال من الأحوال أو الاتفاق على مخالفته. فلا يتصور ورود رواية عن النبي ﷺ تنقض شيئاً من هذه الأصول. ولا تنسجم معها، انسجاماً كلياً أو جزيئاً.

ثالثاً: مرجعية التراث العلمي لعلوم السنة

وقد اعتبرنا جهود المتقدمين مرجعية من المرجعيات التي نستند إليها في قولنا بنقد متن الحديث. لأننا نعتقد أنه صحابة رسول الله ﷺ، كانوا في غاية الحرص على سنّة رسول الله ﷺ، ومثلهم أئمة الحديث وعلماء السنة، ولم يحل حرصهم على السنّة بينهم وبين أن ينقدوا متون الروايات، بل إن هذا الحرص هو دافعهم لنقد تلك المتون، ولا يخفى على أحد من طلبة العلم، ما قامت به السيدة عائشة وعمر بن الخطاب وعلي وابن عباس، وابن عمرو وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، من نقد لمتون روايات سمعوها من صحابة آخرين، بعد أن عرضوها إما على القرآن الكريم أو على ما حفظوا من سنة النبي ﷺ. ولعل أهم ما في هذه المرجعية التي نستند إليها أنها من فعل الصحابة رضوان الله عليهم، ومن المفترض أن فعلهم في هذه المسألة حجة، باعتبار مصاحبتهم للنبي ﷺ وحرصهم المعلوم على سنته، وباعتبار أن الصحابة كلهم عدول ثقات بإجماع المحدثين من أهل السنّة والجماعة، وهذه العدالة حجة من جهتين، أولاهما: أنها لم تمنعهم من توجيه النقد إلى المتون رغم علمهم بأن راويها من الصحابة العدول، لأنهم عدوّا نقدهم لما هو داخل تحت الوهم والخطأ والنسيان، وثانيها: أن هذه العدالة تعني صحة السند بالنسبة لهم، ولم تكن صحة السند تلك، كافية عندهم لقبول الرواية دون أن ينقدوا متونها...

فما أحرى الذين يقولون بالاكتفاء بصحة السند لصحة الحديث أن يتأملوا هذه المسألة، ولسنا هنا بصدد استعراض الأحاديث التي انتقدها هؤلاء الصحابة، رضوان الله عليهم، والأصول التي اتبعوها في نقدهم لتلك الأحاديث. فهذا مما استعرضه عدد من المؤلفين في كتبهم وليس هذا مكانه، ولكننا بصدد إثبات هذه القضية المرجعية لنستند إليها ونحن نطالب بنقد متون الأحاديث وعدم الاكتفاء بنقد الأسانيد.

وفي ذات السياق نستطيع أن نستند إلى جهود المتقدمين من علماء الحديث، من حيث القواعد التي صاغوها. للحفاظ على السنة، واشترطوا من خلالها لصحة الحديث صحة المتن إلى جانب صحة السند، ولم يفصلوا بين الأمرين، فالشذوذ متعلق بالمتن، والعلّة متعلقة بالمتن والسند معاً. وشرط الصحيح الخلو منهما معاً (الشذوذ والعلة.) ومن حيث الأنواع التي بحثوها في مصطلح الحديث، وجوهرها قائم على نقد المتن مثل: المدرج، والمضطرب، والناسخ والمنسوخ، والمقلوب، وزيادة الثقة، والمنكر، وغيرها من مباحث علوم الحديث، ومن حيث ممارستهم في نقد الرواية. حيث كانوا يكرهون الغريب من الحديث والتفرد والمخالفة. قال أبو داود: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم. ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً."

ولا يفوتنا أن نشير في نطاق هذه المرجعية إلى صنيع ابن قيم الجوزية. في كتابه المنار المنيف في الصحيح والضعيف، وقد قامت فكرة كتابه على نقد المتن دون النظر في السند. ووضع من القواعد والضوابط التي ما زال الباحثون عالة عليها، يكررون ما قاله ويعتمدون قواعده، وهي وإن كانت في بيان الضعيف من الحديث استناداً لمتنه، فإنها كذلك لتمييز الصحيح الذي يبقى بعد أن نعرف الحديث الضعيف ونرده. ولذلك سمّى كتابه في الصحيح والضعيف، لأننا إذا عرفنا الضعيف عرفنا الصحيح، والفكرة في كل الأحوال قائمة على النظر في المتن دون السند. وليس من خلال السند كما يطالب الكثيرون اليوم، ويرفضون النظر في المتن إذا صح السند. علماً بأنه من المقرر عندهم وعند غيرهم أنه لا يحكم بضعف الحديث إلا إذا اختل فيه شرط الصحة في سنده أو متنه. قال ابن القيم في مقدمة كتابه "المنار المنيف": "وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة،" فقد كان يستطيع ابن القيم أن يقول: السند يكفي أو لابد من معرفة السند. فأين نحن من تجربة ابن قيم الجوزية؟

ومن التراث العملي لعلوم السنة، ما قاله الأوائل في ظنية خبر الآحاد ثبوتاً، وفي دور العقل في إثبات النقل، وهذا ما سنتوقف أمامه مما يستكمل رسم الإطار المرجعي لنقد متن الحديث.

1. خبر الآحاد وظنية الثبوت

قد يستغرب القارئ أن تأخذ هذه القضية موقعاً مرجعياً، لأنها محل خلاف بين أهل العلم قديماً حديثاً، ونحن إنما نضعها هنا في سياق آخر، لا علاقة له بما اختلف العلماء حوله من حيث إفادته العلم واليقين أم أنه يفيد الظن، والسياق الذي نريده هنا أن خبر الآحاد ظني الثبوت. بمعنى أنه يثبت بغلبة الظن. ولا يصل حد قطعية الثبوت كالمتواتر. وإن الخبير بمسالك الرواية يعلم الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظنية في الثبوت، ومن أهمها: جواز الخطأ والوهم –في الرواية– على الحفاظ والمتقنين وغيرهم من الرواة –من باب أولى–، وجواز الخطأ على علماء الجرح والتعديل أثناء حكمهم على الرواة ودراستهم لهم، وجواز الخطأ على الباحثين عند دراستهم لأقوال علماء الجرح والتعديل، خاصة إذا تباينت آراؤهم في راو من الرواة بين توثيق وتضعيف. وجواز الخطأ على الباحثين عند البحث في الشذوذ والعلّة. وهكذا في كل مرحلة من مراحل دراسة الحديث نلحظ الظنية وإمكان الخطأ والوهم. وإذا أدركنا هذا نستطيع أن ندرك أهمية نقد المتن، في إطار ضرورة دراسة هذه السلسلة من الجهود البشرية المتتابعة، في رواية الحديث ودراسة الروايات؛ لضمان سلامة الرواية وخلوها من الخطأ في أية مرحلة من المراحل. وهذا تماماً وجه العلاقة بين هذه القضية المرجعية ونقد المتن. بل لذلك ذاته نحن نعتقد أن خبر الآحاد لأنه ثبت بغلبة الظن لا يفيد إلا الظن. علماً بأن خلاف العلماء قائم حول ما يفيده خبر الآحاد لأنه ثابت بالظن، ولا خلاف بينهم –فيما نعلم– في أن خبر الآحاد ظني الثبوت ولا يصل حد المتواتر قطعي الثبوت .

وفي هذا الإطار قال الإمام النووي معقباً على دعوى ابن الصلاح بأن خبر الواحد في الصحيحين يفيد القطع: "وهذا الذي ذكره الشيخ (ابن الصلاح) خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست متواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة لهما بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها، ولا تفيد إلا الظن فكذا الصحيحان..."، وقال النووي: "... وأما من قال إن حديث الآحاد يوجب العلم فهو مكابر للحس، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه."

2. العقل أساس ثبوت النقل

فقد خلق الله تبارك وتعالى العقل في الإنسان، وميّزه به عن سائر المخلوقات، وجعل المحافظة عليه مقصداً من مقاصد التشريع، وجعله مناطاً للتكليف. وقد بلغ العقل من الأهمية مكاناً. فذكره القرآن الكريم أحدى وخمسين مرة بمشتقاته المتعددة من الفعل عقل، وست عشرة مرة بلفظ الألباب، عدا عن المشتقات والصيغ الأخرى المرتبطة به، مثل التفكر والتأمل والتدبر والفقه وغيرها. وقد كان العقل دائماً وأبداً موطن التأمل والتفكر والاستدلال، سواء على وجود الخالق أو غير ذلك من أصول الدين والإيمان، فقد كان الدليل على وجود الخالق ووحدانيته دائماً عقلياً. كما يتضح من خلال القرآن المكي، وإن إنكار العقل وأهميته سيدور بالضرورة على الإيمان إنكاراً ونفياً "لأن العقل أصل النقل، فلو قدّمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النّقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه،" وقد عدّ الإمام الغزالي العقل "الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل، وشاهد الشرع المزكى المعدل."

ولسنا هنا بصدد مناقشة جدلية العلاقة بين العقل والنقل بالتفصيل، فليس هذا مكانها، وقد عالج هذه القضية عدد من الباحثين في غير موضع. فنحن نميل إلى القول بأن افتراض حالة الصراع بينهما خلل منهجي، وأن العلاقة بينهما قائمة على التعاضد لا التعارض، فالعقل يحتاج إلى النقل ليوجهه ويرشده ويزوده بمعارف الغيب. والنقل يحتاج إلى العقل ليثبته ويفهمه ويفسره. ونحن في هذا المقام بصدد بيان دور العقل في إثبات السنّة سنداً ومتناً، حتى يتبين لنا أن دور العقل في السنة ليس هامشياً، ولا مرفوضاً، ولا يعد توظيفه تهمة، بل هو الأصل والأساس .

فنحن إذا تأملنا قواعد علم الحديث ابتداءً. نجد أنها جميعاً قواعد عقلية، صاغتها عقول العلماء، وتوافقت عليها عقول معظمهم فاتفقوا في بعضها وتباينوا واختلفوا في البعض الآخر. وإذا أردنا أن نتساءل بوضوح نقول: أليس القول بأن المتواتر "ما رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى انتهاء السند، وكان مستندهم الحسن.." هو قاعدة عقلية لا يختلف عليها اثنان. وكذا مفهوم الحديث الصحيح والحسن وغير ذلك من مفاهيم وقواعد علوم الحديث، التي هي أساس إثبات الروايات والتمييز بينها، صحيحة كانت أم حسنة أم ضعيفة .

ويرتبط بإدراك هذه الحقيقة السؤال عن طبيعة أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة، والقواعد المعتمد في اعتبار أقوالهم والتمييز والترجيح بينها. أليست كلها عقلية قائمة على النقد والترجيح؟ وينبني على هذا، السؤال حول طبيعة اجتهاد الباحثين في أقوال العلماء تلك، وحكمهم على الأسانيد في الروايات، أليس ما يقومون به جهد عقلي؟ ومثله يمكن أن نتساءل عن كيفية إدراك الشذوذ في الحديث، وتبين حالة التعارض بين الروايات أليس ذلك محض جهد عقلي؟ وقل مثل ذلك في إدراك العلل.

فواعجباً من قوم يثبتون الأحاديث من خلال أسانيدها بعقولهم واجتهادهم، ويرفضون نظر العقول في المتون. تارة بحجة أن العقل البشري قاصر، وأخرى بأنه متفاوت. ويغيب عن بالهم أن ذات الشيء يمكن أن يقال في الجهود العقلية التي ثبت الإسناد من خلالها. ولو أردنا أن نستسلم لذلك فنعطل العقول لتفاوتها وتباينها، لكان الأجدر بأن لا نثبت من خلالها القرآن ومتواتر السنة، ولكان الأولى منعها من التأمل في كتاب الله واستنباط الأحكام، فمتى كان تعدد الأفهام والاجتهاد وتباينها عيباً وذريعة لتعطيل العقول عن ممارسة دورها وأدائها. ولا يغيب عن بالنا أن الصحابة رضوان الله عليهم أعملوا عقولهم في بعض الروايات ونقدوها نقداً عقلياً محضاً. كما فعل ابن عباس في حديث الوضوء مما مست النار، حيث قال معترضاً على أبي هريرة. يا أبا هريرة: أنتوضأ من الدّهن؟ أنتوضأ من الحميم.؟ وكما فعل هو وعائشة في حديث: "الوضوء من حمل الجنازة، حيث قالا: "لا يلزمنا الوضوء من عيدان يابسة،" وفي حديث: "غسل النّائم يده قبل إدخالها الإناء، قالت عائشة: يا أبا هريرة فما نصنع بالمهراس (حجر ينقر ويتوضأ منه). فحرص الصحابة على السنّة هو الذي دفعهم لإعمال عقولهم في هذه الروايات، ولم يعطلوا عقولهم أمام صحة سند هذه الروايات التي رواها صحابة مثلهم .

كما أن العلماء أشاروا إلى أن ما عارض المعقول من المتون يرد. ولا أظن أن كلامهم هنا ينصرف إلى الهوى. وإنما للحديث الذي خالف المعقول مخالفة صريحة لم تتمكن العقول من تأويله تأويلاً مقبولاً، ولا من فهمه فهماً محتملاً. قال ابن الجوزي: "ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما نفعتنا ثقتهم ولا أثّرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع قلا تتكلف اعتباره."

فالكلام عند الحديث عن دور العقل في نقد المتن، لا يقصد به رد ما احتمل قبولاً على أساس مستساغ من

التأويل والتوفيق، دون تكلف أو تحميل للنصوص ما لا تحتمل. ولا يقصد منه التسرع والهوى في القبول والرد. ولا رد أخبار الغيب التي لا مجال للعقل فيها إلا في ضوء النظر في النصوص مجتمعة مع بعضها ومحاكمة بعضها إلى بعض. وإنما يقصد بذلك ما توافقت أكثر العقول السليمة على رده، في ضوء النظر في غيره من النصوص والحقائق والوقائع والمشاهدات. بمعنى أنه رد عقلي يستند إلى شواهد. واختلاف العقول في إثبات متن أو رده، لا يختلف عن الاختلاف في توثيق راو أو تضعيفه وترجيح هذا أو ذاك، وذلك كله استناداً إلى العقل. (وأكثر الرواة داخل في دائرة المختلف فيهم تعديلاً أو تجريحاً.)

قال الرازي: "إن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إما أن يَصْدُق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال. وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن يُصَدِّق الظواهر النقلية ويُكَذِّبَ الظواهر العقلية، وذلك باطل، لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته... ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول. وإذا لم نثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النّقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً وأنه باطل. ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يُقْطَع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة، بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال أنها غير صحيحة أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها."

خاتمة

وبعد فهذه محاولة لوضع عملية نقد متون الأحاديث ضمن إطارها المرجعي، حتى تغدو عملية طبيعية تستند إلى أصول واضحة. وقد بينا خلال هذه المحاولة عناصر هذا الإطار المرجعي التي يمكن أن يستند إليها علم نقد متن الحديث، والقواعد الموضوعة لهذا العلم، ويتمثل هذا الإطار المرجعي في مرجعية القرآن ومرجعية التوحيد، التي ينجم عنها انسجام عناصر الوحي بعضها مع بعض، وعدم تصور الخلاف بين أي من عناصره، وفصاحة القول النبوي وبلاغته كما هو الوحي، وانسجام هذا الوحي مع سنن الكون، وكون حديث النبي ﷺ وحدة بنائية واحدة. الأصل أن ينظر فيها لصحتها من جميع الجوانب والأطراف لا من

طرف السند وحده. وكون القول النبوي متسق مع بعضه في تشكيل منظومة مقاصد الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى مرجعية التراث العلمي لعلوم السنة المتمثلة في جهود المتقدمين من الصحابة وعلماء الحديث، وكون النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، وينبغي أن يترفع عن ركيك الكلام وتافهة، بالإضافة إلى إعطاء العقل مكانه في إثبات النقل سنداً ومتناً .

وقد أردنا بعرض هذا الإطار المرجعي أن نثبت أن عملية نقد المتن عملية مندرجة في إطار الحفاظ على الدين، وقائمة على أصول واضحة، وهي غير طارئة ولا منبتة عن العلوم التي خدمت السنّة النبوية . وهي من العمليات التي لابد من تفعيلها. ونحن نعتقد أن التأسيس لعلم نقد متن الحديث أمر في غاية الأهمية، لأنه لم يأخذ حقه من الرعاية واكتمال البناء والقواعد والأركان؛ بسبب الخوف الذي افتعل على السنة النبوية، من أن تتعرض لقول المتقولين ومعاول المتربصين، فكانت النتيجة جموداً في قواعد هذا العلم ودراساته، هو من حيث أثره أخطر على السنة من كل التخوفات، لذلك فإننا لازلنا بحاجة إلى مزيد من الدراسات التأسيسية التي تحرر قواعد هذا العلم وتحددها. بالإضافة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية على تلك القواعد. وبقدر عال من الجرأة العلمية الموضوعية. حتى يأخذ هذا العلم مداه ويتمم الجهود التي انصرفت لدراسة الأسانيد والعناية بها. حيث إن علماء السنة النبوية الشريفة قد بذلوا جهوداً جبارة في حفظها وتحريرها مما اختلط بها من غيرها، وهي جهود لا يليق بها إلا التقدير، ولكنها على أية حال جهود بشرية لا يجوز في حقها التقديس، ولم يزعم أحد يوماً أن باب البحث والتمحيص في علوم السنة قد أغلق، أو أن العلم في موضوعاتها قد اكتمل، ولذلك فإنه ما لم يتصد علماء الحديث لهذه المهمة وينزعوا أثواب التقديس عن الجهود البشرية التي لا تقبل التقديس وإن كان يليق بها التقدير، نقول إن لم يتصد المتخصصون والعارفون بمسالك هذا العلم لهذه المهمة، فإنهم سيفتحون الباب، بل سيفتح رغماً عن الجميع، لكل من شاء أن يقول ما شاء، من غير ضوابط ولا أزمّة وعندها لن ينفع التقاعس أو التردد، ولن تنفع محاولة الترقيع بعد أن يتسع الخرق على الراتق. أما إذا تولى هذا الأمر أربابه وفرسانه، فإنه من المتوقع أن تثور الحوارات، وتحفز العقول في محاولة إنضاج هذا العلم، والوصول به إلى حالة استقرار في القواعد والضوابط، واستمرار في دراسة الأمثلة والتطبيقات، والربط بين السنة والمستجدات، وهذا خير إحياء وتجديد لعلم الحديث ودراسات السنة.